مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٨)

الرأسمالية ودور الدولة

إعداد

الباحث/ محمد كامل عجلان

لدرجة الدكتوراة بقسم الفلسفة كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٥ العدد (٩٩) أكتوبر ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

Scanned with CamScanner

الرأسمالية ودور الدولة

الباحث /محمد كامل عجلان

لدرجة الدكتوراة بقسم الفلسفة كلية الاداب – جامعة المنوفية

الملخص

حاولت هذه الدراسة أن تبحث الأبعاد الأيديولوجية لظاهرة العولمة، والتأكيد على أن العولمة ليست ظاهرة محايدة كما يدّعي منظروها، لكنها ظاهرة ذات مغزى أيديولوجي، تسعى من ورائها القوى الغربية الكبرى للسيطرة على العالم، من أجل تحقيق مصالحهم على حساب غيرهم من الدول. وإن كانت تلك السيطرة الغربية قد تمت فى مراحل تاريخية سابقة بالغزو والاستعمار، إلا أن العولمة قد أكسبت الغرب آليات جديدة للسيطرة على العالم، ومن أبرز تلك الآليات الشركات متعدية الجنسيات، وشبكات المعلومات والأسواق المالية، مما يوجب تحديد ملامح تلك الأيديولوجية العولمية؛ لأن الطريقة المثلى للتعرف على العولمة وبالتالى التعامل معها، هو أن نعرف الأيديولوجية التى تكمن وراء تلك العولمة، حتى نحدد أفضل السبل لمواجهتها فيما يستدعى المواجهة، والحصول على جوانبها الإيجابية قدر الإمكان. ويستتبع ذلك التتبع التاريخى لجذور تلك الظاهرة فى الفكر الغربى الحديث؛ لأن ظاهرة العولمة ليست مقطوعة الصلة بما سبقها من محاولات غربية فى الهيمنة على العالم. وقد أكدت الدراسة على أن العولمة ظاهرة اقتصادية بالأساس، لكنها دُعمت على الصعيد الفكري بمقولات فكرية تساعد في تقديمها للجمهور باعتبارها آخر ما توصل إليه العقل البشري في رحلته، فكانت فلسفة ما بعد الحداثة هي الأساس الفكري لأيديولوجية العولمة، وكانت أطروحتا نهاية التاريخ وصدام الحضارات هما السند الفكري السياسي لهذه الظاهرة.

Scanned with CamScanner

الرأسمالية ودور الدولة

إن تتبع تاريخ العلاقة ما بين الرأسمالية والدولة، يجد أنها لم تسر على وتيرة واحدة، بل انتقلت من حيز تضخيم دور الدولة، وصولا إلي حال تهمشيها، للدرجة التي جعلت البعض يتحدث عن انتهاء هذا الدور مع بروز ظاهرة العولمة، والتي تمثل آخر صياغة للرأسمالية العالمية. إلا أن تناول هذه العلاقة ما بين الرأسمالية ودور الدولة، في الغالب، يتعامل معها باعتبارها علاقة صراع دائم، تنتصر فيه الدولة حينا، وتتقدم عليها الرأسمالية أحيانا، إلا أن ما تسعى هذه الدراسة إلى تأكيده هو أن تأرجح هذه العلاقة لم تكن سوى توظيف لدور الدولة لخدمة الرأسمالية، فلم تكن علاقة تضاد أو صراع، بقدر ما كانت عملية توظيف أيديولوجي، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لكشفه والتأكيد عليه.

بداية، نرى أنه من الضرورة البحثية أن نتعرض لتعريف الدولة، قبل التطرق لبحث العلاقة ما بينها وبين الرأسمالية. لقد تعددت وتنوعت تعريفات الدولة State وكل ما يتعلق بمفهومها [١]. وترجع غزارة هذه التعريفات إلى تنوع وجهات النظر التي ينطلق منها أصحابها. فالجغرافي يعرّف الدولة من خلال تراب وطني محدد، والسوسيولوجي لا يفصلها عن واقعة التمييز بين الحاكمين والمحكومين، ويرى المؤرخ أنها تعبير عن نمط وجود أمة، كما يعتبرها القانوني بمثابة نسق من الضوابط، وينظر إليها الفيلسوف كجوهر أخلاقي واع بذاته، إلى غير ذلك من التعريفات العديدة حول الدولة [٢]. ومن الواضح أن كل المجتمعات البشرية لديها نوع ما من التنظيم السياسي

(1) Raphael, D: Problems of the Political Philosophy (London: The Macmillan Press, 1976) PP: 38 – 41.

(٢) محمد الهلالي وعزيز لزرق (إعداد وترجمة): الدولة، ط١ (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠١١) ص: ٩.

Scanned with CamScanner

الذي يحكم أفرادها، غير أن أشكال الدولة القائمة على تنظيم حكومي تختلف عن غيرها من أشكال التنظيم السياسي، مثل القبائل والعشائر [٣].

ويعرّف ماكس فيبر الدولة بأنها الكيان السيادي الذي يمتلك حق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية داخل إقليم معين [٤]. وهذا ما ذهب إليه ماكيفر، فالدولة عنده تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى، بأنها تتمتع بحق استخدام السلطة العليا والقهر [٥]. ويضيف لازويل وكابلان إلى ذلك تعريفهما للدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة [٦]. والدولة لا تُفهم إلا في سياق تاريخي كما يؤكد لاسكي، حيث يذهب إلى أن طابع الدولة الحديثة هو النتيجة المترتبة على تاريخها، إذ يتعذر فهم هذا الطابع إلا في ضوء التاريخ، فطابع الدولة – بوصفها هيئة ذات سيادة – كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية، التي كان أهمها في فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، الحاجة إلى وجود هيئة تنظيمية ذات سلطة عليا وقرارات نهائية، تحقق للناس السلام، كبديل للتنظيمات الدينية والإقطاعية البالية، والتي لم تتمكن رغم كل سلطانها أن تكفل للمجتمع النظام والاستقرار [٧].

وتعد الدولة مؤسسة من المؤسسات الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، يرجع عهدها إلى المجتمعات الزراعية الأولى التي نشأت في بلاد ما بين النهرين، قبل حوالي ستة آلاف عام، كذلك قامت في الصين دولة منظمة ذات بيروقراطية

(3) William A. Darity Jr. (ed): International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, volume 8 (USA: Macmillan Reference, 2008) P: 102. see too, Jacques Maritain: Man and the State (Chicago: University of Chicago Press, 1998) P: 12 – 19.

(4) William A. Darity Jr. (ed): International Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit, P: 12 – 19.

(5) Maciver, C. H: Society: An Introductory Analysis (New York: Rinehort, 1949) P: 456.

(6) Lasswell and Kablan: Power and Society (New Haven: University Press, 1950) P : 181 .

(٧) أمين حافظ السعدني: دراسة السياسة، معالجة منهجية (المنوفية: مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠٨) ص: ١٢٩.

Scanned with CamScanner

عالية التنظيم على امتداد آلاف السنين. أما الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا، والتي حشدت الجيوش الكبيرة وفرضت الضرائب وامتلكت بيروقراطية مركزية استطاعت ممارسة السيادة على مناطق وأقاليم شاسعة، فهي دولة أحدث عهداً، يرجع تاريخها إلى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية الفرنسية والأسبانية والسويدية قبل أربعمائة أو خمسمائة عام. والمعروف أن قيام هذه الدول الحديثة، بقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية، سمح بظهور العالم الاقتصادي كما نعرفه اليوم(٨).

ولقد تعددت أشكال الدور الذي تلعبه الدولة باختلاف المذاهب، بل اختلف هذا الدور داخل المذهب الواحد، وتعددت نظرات الفلاسفة ورجال السياسة وغيرهما للدولة، ما بين مقدّس لها، وآخر يراها شراً لابد منه، في الوقت الذي يراها بعضهم هيئة تدير المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية بأسرها. وتأتي هذه الاختلافات في النظر إلى دور الدولة تدليلاً على أهمية وخطورة هذا الدور، فما كان لهذا الجدل أن يحدث في ظل هامشية الدور الذي لعبته الدولة على مدار تاريخها.

فالدولة – وفقا للتصور الماركسي – لم توجد منذ الأزل، فقد وجدت مجتمعات عاشت بدونها، ولم تكن لديها فكرة عن الدولة أو سلطة الدولة. إلا أنه فى مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي – وهو الذي يتضمن بالضرورة انقسام المجتمع إلى طبقات – غدت الدولة ضرورة بسبب هذا الانقسام. فقيام الدولة هو مظهر التسليم بأن المجتمع قد انطوى على تناقضات ذاتية لا تُحل، وأنه يواجه صوراً للتعارض لا يمكن التوفيق بينها، وأنه عاجز عن استئصالها. وحتى لا تشغل التناقضاتُ الطبقات (ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة) نفسها والمجتمع في صراعات غير مثمرة، غدا من الضروري قيام سلطة (تبدو في الظاهر كأنها تعلو

(٨) فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي العشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط١ (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٧) ص: ٤١.

Scanned with CamScanner

وف المجتمع) لتخفيف التعارض، ولكي تُبقي المجتمع داخل حدود النظام. ولما كانت الدولة قد قامت في غمار الصراع بين الطبقات، فهي بطبيعة الحال دولة الطبقة الأقوى الحاكمة اقتصادياً، والتي تغدو بوسائلها الطبقة الحاكمة سياسياً. وهكذا تكسب وسائل جديدة لحكم الطبقات المضطهَدة واستغلالها (٩).

كما أكدت الماركسية أن التطور الحتمي للمجتمع سيؤدي إلى ذبول سلطة الدولة بقيام الشيوعية Communism، أي عندما يتملك المجتمع وسائل الإنتاج ويقوم بتوزيع ثمراته على الجميع من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته، وبالتالي إلى اختفاء الطبقات الاجتماعية التي تقوم الدولة بسبب تصارعها. فقيام الدولة (كسلطة قهر سياسية) مرهون بانقسام المجتمع إلى طبقات، وهى لا تُستخدم إلا كأداة (في يد الطبقة المالكة) للقهر السياسي والاجتماعي، وأنه حالما تختفي الطبقات وتختفي الدولة والقانون، وكافة الصور الإكراهية التي يحتاج إليها مجتمع طبقي للإبقاء على سيطرة الطبقة المالكة والمحافظة على استغلالها، يحل التنظيم والإدارة محل أدوات الإكراه هذه والسلطة والحكم (١٠).

إلا أنه قبل الوصول إلى مرحلة الشيوعية لابد أن يمر المجتمع بمرحلة تصفية – إن جاز التعبير – تصفية لتلك الطبقة البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، وبالتالي المسيطرة على السلطة السياسية، التى ما قامت طبقاً للتصور الماركسي إلا لأهداف طبقية وهى حماية الرأسمالية من الطبقات الأخرى، يطلق على تلك المرحلة ديكتاتورية البروليتاريا Dictatorship of Proletariat، حيث أنه لابد من أن يقبض البروليتاريون أو طبقة العمال على زمام السلطة بيد باطشة؛ كي تستطيع أن تقوم بمهمة القضاء على الرأسمالية وأذنابها، وتصبح البيئة صالحة للغرس الشيوعي

(٩) محمد عصفور: الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، ط١ (دون ذكر لمكان النشر، ١٩٦١) ص: ١٨٠.

(١٠) محمد عصفور: الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، مرجع السابق، ص: ١٨٥.

Scanned with CamScanner

الخالص، حيث لا دولة ولا قانون ولا سلطة؛ لأن علة وجودها قد انتفت، وانتهى الوباء الطبقي الذي كان علةً مجتمعية اصطنعتها الطبقة المالكة اقتصاديا وسياسيا لخدمة أغراضها.

أما الدولة في التصور الرأسمالي فقد تعددت أدوارها وتغيرت بتغير المرحلة الرأسمالية، فيخطئ من يظن أن النظام الرأسمالي قد نشأ أو تطور بعيدا عن تدخل الدولة ورعايتها، ومن يتتبع تاريخ دور الدولة في المجال الاقتصادي يستطيع أن يتلمس علاقة هذا الدور بنشأة وتطور النظام الرأسمالي(١١). ففي عصر الرأسمالية التجارية المعروفة بالنظام "الميركانتيلي" Mercantilism – وهو عصر بزوغ الدولة القومية – كان على الدولة أن تتدخل تدخلاً فعالاً في الاقتصاد القومي الحديث النشأة. فقد كان عليها أولاً أن تنشى هذا الاقتصاد القومي إنشاءً بتوحيد السوق القومية، وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع، وفرض سياج جمركي حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها في الوقت عينه. كانت الدولة تتدخل أيضاً تدخلاً فعالاً في عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب إتباعها في إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشئ الجيش القوي اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه(١٢).

وتأكيداً لهوية الدولة القومية في ظل المرحلة الميركانتيلية، لعبت الدولة دورا كبيرا في دعم رأس المال التجاري، من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين وللشركات الضخمة العابرة للبحار (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية، وشركات الشمال والمشرق ... الخ) وكان الفكر

(١١) أمين حافظ السعدني: أزمة الأيديولوجيات السياسية، مرجع سابق، ص: ١٠٤.

(١٢) جلال أمين: العولمة والدولة، بحث فى كتاب العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٥٧ – ١٥٨.

Scanned with CamScanner

الميركانتيلي الذي عكس مصلحة التجار ورأس المال التجاري نصيرا قويا للتدخل الحكومي لدعم الرأسمالية التجارية، حيث راح هذا الفكر يبرر للدولة كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها لفرض الهيمنة على البلاد الأقل قوة [١٣]، وهو ما ساعد فيما بعد على التحول الإمبريالي للرأسمالية، فالتناقض الذي نتج في مراحل لاحقة بين القدرة الهائلة للرأسمالية على الإنتاج، والقدرة المحدودة على التصريف، جعلها تتوسع استعماريا، لجلب المواد الخام من المستعمرات، وفى نفس الوقت لكسب الأسواق التي يوزع فيها فائض الإنتاج [١٤].

إلا أنه في عصر الثورة الصناعية، كان المطلوب أن يتقلص دور الدولة عما كان عليه، فتراجع التدخل المباشر في عملية الإنتاج التي أصبح من المناسب تركها لقرارات أصحاب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الأقل في تلك الدول التي لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين. لقد رُفع شعار "دعه يعمل، دعه يمر" Laissez Faire Laissez passer كشعار المقصود به هو أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة. ولكن ظلت الدولة مخلصة لرسالتها الدائمة، وهي خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وإنما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب في الوقت المناسب. فحين حل عصر الاستعمار الحديث فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، شمّرت الدولة عن ساعدها وقامت بالواجب الجديد المطلوب منها خير قيام: تجييش الجيوش لفتح المستعمرات الجديدة، واحتلال بلاد بعيدة، والدخول فى حروب لمنع دولة أخرى من الحصول على مستعمرة أو احتلال بلد بدلاً منها، كما قامت بمهمة إشعال الحماس الوطني وترسيخ الشعور بالولاء للأمة والدولة، وتصوير مصالح طبقة على أنها مصالح الأمة، تسهيلاً للمهمة

(13) Hartman, F. H: The Relations of Nations (New York, 1962) P: 135.

(١٤) أمين حافظ السعدني: أزمة الأيديولوجيات السياسية، مرجع سابق، ص: ١٠٤ – ١٠٥.

Scanned with CamScanner

الملقاة على عاتقها [١٥].

غير أن أسوأ أدوار الدولة في مرحلة الرأسمالية الناشئة هو دعمها علاقات الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية. ففي ظل مبدأ حرية التعاقد، غضت الدولة الطرف عن حقوق العمال عند أصحاب العمل الذين اعتقدوا أن من حقهم استخدام العمال وتحديد وقت عملهم ورواتبهم وفصلهم وقتما شاءوا، دون أي تدخل من الحكومة أو نقابات العمال Trade Unions وهو ما أدى إلى سوء أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا وارتفاع معدل استغلالها، ما بين زيادة ساعات العمل التي وصلت أحيانا إلى ١٦ ساعة يوميا، وتدنى الأجور بشكل لا يفي بحاجات الكفاف، وامتلاء المصانع بالنساء والأطفال دون أية رعاية صحية أو وقائية، وتردى أحوال السكن والخدمات العامة، وهو ما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والجريمة. وكلما حاول العمال استجداء الحكومة لتحسين أحوالهم ، كلما وقفت لهم الطبقة الرأسمالية بكل ضراوة، وتمكنت هذه الطبقة فى بريطانيا ١٧٩٩ من استصدار تشريع حكومي يحرم على العمال فى كافة الصناعات التجمع أو الإضراب من أجل الحصول على أجور أعلى أو ساعات عمل أقل؛ وإلا عوقبوا بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع الأشغال الشاقة كحد أدنى[١٦]. وقد استغرق كفاح العمال بعد ذلك زمنا طويلا وتضحيات كبيرة لاستصدار تشريعات ضابطة لهذه المآسي.

وإذا كان هذا هو دور الدولة في ترسيخ النظم الرأسمالية على المستوى الداخلي، فإن هذه النظم قد تمكنت من استخدام عَلَم Flag الدولة على المستوى الخارجي، حين استخدمت جيشها في تأمين سيطرتها الخارجية للحصول على المواد

---

(١٥) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص: ١٥٨.

(١٦) أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص: ١٨١. لمزيد من التفاصيل حول الظروف القاسية التي عانتها الطبقة العاملة فى هذه المرحلة انظر، أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت).

Scanned with CamScanner

الخام من البلاد التي وقعت تحت سيطرتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشكلت بذلك الظاهرة الاستعمارية Colonialism التي اعتمدت على القهر والعنف والاستغلال. وقد أحدثت هذه الظاهرة نفيا جزئيا لتناقضات النظام الرأسمالي الكامنة في بنيته؛ حيث ساعدت على تخفيف حدة الصراع الطبقي بين طرفي النظام (العمال وأصحاب العمل) من خلال ما توفر من زيادة في الأجور لعمال مراكز النظام الرأسمالي، جاءت أساسا من فائض الأرباح المنزوعة من المستعمرات. وخلال ذلك كان هناك دور فاعل، بل وقاهر، لجهاز الدولة بالمراكز الرأسمالية الأم، لتأمين عملية استغلال المستعمرات والبلاد التابعة (١٧).

ولم يكن الأمر قد وصل إلى حد قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، إذ تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات دون أي تدخل يذكر لإعادة توزيع الدخل. إلا أن هذا التدخل أصبح ضرورياً عندما نمت القوة الإنتاجية للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بحيث لم تعد السوق الوطنية ولا الأسواق الخارجية، كافية لاستيعاب هذه الزيادة في الإنتاج دون إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. هكذا ظهرت الدولة الكينزية (١٨)، أو دولة الرفاه Welfare State، التي ساد نمطها في الغرب منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات: دولة قوية بلا شك، مستمرة في تجييش الجيوش، وفى تغذية الشعور القومي والولاء للوطن (خاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية)، ولكن قهر العمال لم يعد من

---

(١٧) أمين حافظ السعدني: أزمة الأيديولوجيات السياسية، مرجع سابق، ص: ١٠٧.

(١٨) تعبير الدولة الكينزية هو نسبة للاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز John Maynard Keynes (١٨٨٢ – ١٩٤٦) أحدث كينز ثورة في علم الاقتصاد، خاصة بعد وصفته لحل أزمة الكساد الكبير التي وقعت في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، وعرفت بالوصفة الكينزية، فقد رفض كينز افتراضات الكلاسيكيين بشأن قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات الناتجة من تعارض المصالح، بل أكد على فكرة تنافر المصالح، وكانت الحجة التي يسوقها في هذا هي وجود تعدد في الأفكار وفي القوى المهيمنة على السوق، بما يحول دون قدرة المجتمع على تحقيق التصحيح الذاتي. ووجد أن تدخل الدولة ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي لديه ميل تلقائي للركود. انظر في ذلك، معتز بالله عبد الفتاح: الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، بحث في كتاب "دولة الرفاهية الاجتماعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص: ١٧٦.

Scanned with CamScanner

وظائفها الأساسية، بل على العكس، كان من السمات الأساسية لدولة الرفاه هذه: تدليل العمال، والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ أصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة في التزايد (١٩).

كان من مستلزمات هذا التسويق الواسع للمنتجات، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، قيام الدولة نفسها بوظيفة المشتري على نطاق واسع للغاية، فأصبحت الدولة نفسها مصدراً مهماً من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمدت بعض الصناعات الأساسية فى تسويق منتجاتها على الطلب الآتي من الدولة مباشرة، الأمر الذي كان يستدعي بدوره سياسة مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية.

منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، يبدو أن تغيراً مهماً قد طرأ على حاجات المنتجين نتيجة للتطور التقني من ناحية، ولنجاح الدول الصناعية التي كانت قد عانت من الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية، فى أن تدخل من جديد حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية. فقرب نهاية ستينيات القرن العشرين كان التطور التقني الذي حدث خلال العقود الثلاثة السابقة (ابتداءً من فترة الحرب نفسها) قد جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح القدرات التقنية الجديدة بإنتاجه. وزاد هذه الأسواق الوطنية ضيقاً أن دول أوروبا الغربية واليابان كانت قد أتمت إعادة بناء ما دمرته الحرب، ودخل بعضها في تنافس جدي مع بعضها الآخر، ومن ثم مع الولايات المتحدة.

ويبدو أن تراخي معدلات النمو في العالم الصناعي ابتداءً من مطلع الستينيات كان ناتجاً في الأساس من هذين العاملين، وكانت الاستجابة لهذا فى بزوغ عصر الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التي تستعيض من ضيق السوق الوطنية

(١٩) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص: ١٥٨ – ١٥٩.

Scanned with CamScanner

بالخروج إلى العالم بأسره، وتعوض غزو اقتصادات خارجية لأراضيها بأن تغزو هي أيضاً أراضي الغير، وتستخدم ثمرات التقدم التقني بأن تجعل العالم كله سوقاً لها، ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع، ولكن كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، لا يقتصر على التخصص في إنتاج سلعة أو أخرى، بل يشمل التخصص في إنتاج جزء من أجزاء السلعة، تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم (٢٠).

لم يكن من المتصور أن يتم هذا دون أن يطرأ تغيير جديد ومهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكينزية، أو دولة الرفاه، يحل محلها الدولة الريجانية أو الدولة التاتشرية التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دول الرفاه. فالمطلوب الآن ليس تدليل العمال لتوسيع السوق (إذ إن فرص توسيع السوق الآن موجودة في الأساس في العالم الخارجي)، بل المطلوب هو مزيد من القمع والقهر للعمال (٢١). وليس المطلوب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، فهذه أيضاً أصبحت أقل ضرورة لحاجات التسويق. كان التضخم شيئاً مرغوباً فيه، أو على الأقل يمكن غض الطرف عنه، في ظل دولة الرفاه، عندما كان المطلوب هو توسيع السوق الوطنية، فأصبح التضخم Distension الآن هو أسوأ الأشياء، عندما أصبح المطلوب هو زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. كان توسع دور الدولة في الإنفاق وجمع الإيرادات مطلوباً عندما كانت الحكومة هي نفسها سوقاً مهمة لتصريف

---

(٢٠) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص: ١٥٩.

(٢١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٩٥، ٢٠٠٣).
- ميشيل تشوسودوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢).
- ديفيد هارفي: الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، ترجمة مجاب الإمام، ط١ (السعودية: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨).

Scanned with CamScanner

المنتجات. أما الآن، فالمطلوب هو تخفيض الضرائب Tax Lessening لتسهيل مهمة الشركات العملاقة في غزو العالم. كما أنه من المطلوب أيضاً وجود أفكار تقدم التبرير النظري لكل هذا، بما في ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة، حيث إن الشركات العملاقة متعدية الجنسيات توظف الناس فى الخارج أكثر مما توظفهم في الداخل (٢٢).

وبعد التحولات العديدة التي لحقت بدور الدولة في علاقتها مع الرأسمالية، فإنه من الواضح أن الدولة تم توظيفها أيديولوجيا لخدمة مصالح الرأسمالية، وكان ماركس لم يخطئ حين قال إن الدولة هي دائماً أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، أو هي دائماً وسيلة الطبقات المسيطرة فى تحقيق تلك الأهداف التي يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صور القهر. لكن ما اختلف فقط ليس أن الدولة في مرحلة من مراحلها لم تكن أداة فى يد الرأسمالية، لكن الاختلاف كان فيما تطلبه الرأسمالية من وقت لآخر بما يتوافق مع تحقيق مصالحها، فحين احتاجت إلى دور قوي للدولة استدعتها، وحين وجدت أن الدولة تمثل عبئاً عليها دفعت بها إلى المؤخرة، لكن دور الدولة كان ومازال أداة أيديولوجية توظفها الرأسمالية بما يخدم مصالحها.

ولكن الرأسمالية بكافة أشكالها – الكلاسيكية أوالتدخلية أو العولمية – كانت توظف شبكة معرفية لتمرير مصالحها بشكل يجعلها وكأنها حتم مرحلي حسب الظرف التاريخي الذي تمر به، وهذا هو ما تم مع الرأسمالية فى آخر إصداراتها العولمية، فما كانت لتسير دون غطاء فكري يدعم توجهاتها ويحقق مصالحها، وهذا ما سيحاول الباحث أن يتعرض له خلال الفصلين القادمين.

(٢٢) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص: ١٥٩- ١٦٠.

Scanned with CamScanner

المراجع العربية

(١) أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٨).

(٢) أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت).

(٣) أمين حافظ السعدني: دراسة السياسة، معالجة منهجية (المنوفية: مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠٨).

(٤) أمين حافظ السعدني: أزمة الأيديولوجيات السياسية، ط١ (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤).

(٥) جلال أمين: العولمة والدولة، بحث في كتاب العرب والعولمة، ط٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

(٦) ديفيد هارفي: الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، ترجمة مجاب الإمام، ط١ (السعودية: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨).

(٧) فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط١ (السعودية: العبيكان، ٢٠٠٧).

(٨) محمد الهلالي وعزيز لزرق (إعداد وترجمة): الدولة، ط١ (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠١١)

(٩) محمد عصفور: الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، ط١ (دون ذكر لمكان النشر، ١٩٦١).

(١٠) معتز بالله عبد الفتاح: الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، بحث في كتاب "دولة الرفاهية الاجتماعية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

Scanned with CamScanner

(١١) ميشيل تشوسودوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢).

(١٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٩٥، ٢٠٠٣).

المراجع الإنجليزية:

(1) Hartman, F. H: The Relations of Nations (New York, 1962).

(2) Jacques Maritain: Man and the State (Chicago: University of Chicago Press, 1998).

(3) Lasswell and Kablan: Power and Society (New Haven: University Press, 1950).

(4) Maciver, C. H: Society: An Introductory Analysis (New York: Rinehort, 1949).

(5) Raphael, D: Problems of the Political Philosophy (London: The Macmillan Press, 1976).

(6) William A. Darity Jr. (ed): International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, volume 8 (USA: Macmillan Reference, 2008).

Scanned with CamScanner

Capitalism and the Role of State

This study try to quest the Ideological Sides of Globalization, and confirm that Globalization is not a neutral matter, but it have an Ideological signification. America and western countries try by it to dominate the world .

Scanned with CamScanner